الأمم المتحدة S/2024/800

مجلس الأمن

Distr.: General
31 October 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه التقرير الثاني والثلاثين لجمهورية صربسكا عن التطورات السياسية الأخيرة في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

181124 121124 24-20104 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

التقرير الثاني والثلاثون لجمهورية صربسكا المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

تشرين الأول/أكتوبر 2024

التقرير الثاني والثلاثون لجمهورية صربسكا المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة

أولا – جمهورية صربسكا ملتزمة باتفاق دايتون 5

ثانيا – وجوب احترام اتفاق دايتون من قبل جميع الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية 6

ألف – ضرورة النظام الدستوري للبوسنة والهرسك لاستقرار البوسنة والهرسك وتقدمها 6

باء – من الأهمية بمكان أن تكف الجهات الفاعلة المحلية والدولية عن تقويض الآليات التشـــاركية بين الفئات المختلفة المنصوص عليها في دستور البوسنة والهرسك 7

جيم – لزوم أن تتوقف الجهات الفاعلة المحلية والدولية عن تخريبها الخطير للهيكل الدسـتوري الاتحادي للبوسـنة والهرسك 10

دال – عهد حكم السيد شميت الخارج عن القانون والمزعزع للاستقرار 12

هاء – التدخل الأجنبي غير القانوني في الشـؤون السـياسـية للبوسـنة والهرسـك والتهجم على جمهورية صـربسـكا بسبب دفاع قادتها عن النظام الدستوري للبوسنة والهرسك 14

ثالثا – التزام حكومة جمهورية صربسكا بعملية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي 16

ألف – سبب توقف إحراز التقدم السريع في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي 16

باء – استلزام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن يُغلَق مكتب الممثل السامي 18

1 – إعاقة تدخلات السيد شميت المتهورة انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي 18

2 – اعتراف الاتحاد الأوروبي بلزوم عدم استمرار مكتب الممثل السامي في حكم البوسنة والهرسك . 19

3 – الشرط الجديد للسيد شميت لإغلاق مكتب الممثل السامي 20

جيم – ضرورة احترام الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك خلال عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي 21

موجز تنفيذي

يسر جمهورية صربسكا، وهي طرف في المعاهدات التي تشكل اتفاق دايتون لعام 1995 وأحد الكيانين المتمتعين بالحكم الذاتي اللذين يشكلان البوسنة والهرسك، أن تقدم هذا التقرير الثاني والثلاثين إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويؤكد الفرع الأول من التقرير، من جديد، التزام جمهورية صربسكا باتفاق دايتون الذي يتضمن التزامات باحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية حصرا. ويتضمن أيضا الإصرار على الالتزام الصادق بالهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك وتدابير الحماية الدستورية لمصالح الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك.

ويشدد الفرع الثاني من التقرير على ضرورة أن تحترم كل الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية اتفاق دايتون للسلام. وتتسم الآليات التشاركية بين الفئات المختلف والهيكل الفيدرالي الاتحادي للبوسنة والهرسك، المنصوص عليها في دستور البوسنة والهرسك، أهمية بالغة لضمان السلام والاستقرار في نظام حكم مكون من ثلاثة شعوب متحاربة سابقا. وتُستخدم الآليات التشاركية بين الفئات المختلف في البلدان التي تعاني من انقسامات عرقية أو غيرها من الانقسامات العميقة لضمان حماية مصالح كل الطوائف والحيلولة دون هيمنة الطائفة الواحدة. وعلى الرغم من نجاح الآليات التشاركية بين الفئات المختلفة في البوسنة والهرسك وأماكن أخرى في أوروبا، فإن بعض الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية تعمل على تقويض تلك الآليات في البوسنة والهرسك. ولكي تنجح البوسنة والهرسك، يجب على جميع الجهات الفاعلة احترام الآليات التشاركية بين الفئات المختلف المتضمنة في الدستور، فهي عنصر أساسي من عناصر تسوية دايتون.

كما تهاجم بعض الجهات الفاعلة ركيزة أخرى من ركائز تسوية دايتون، وهي الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك بصفتها دولة اتحادية تخوِّل جميع الصلاحيات المحددة لكيانيْ البوسنة والهرسك، خلَا مجموعة محدودة من تلك الصلاحيات. وبسبب المراسيم غير القانونية الصادرة عن مكتب الممثل السامي أساسا، استولت الإدارة على مستوى البوسنة والهرسك على العديد من الصلاحيات المخولة تخويلا واضحا للكيانين بموجب الدستور. ومع ذلك، لا تزال الأحزاب المسلمة البوسنية وحلفاؤها الأجانب غير راضين؛ فهم يريدون الاستيلاء على جميع الممتلكات العامة من الكيانين، على مستوى البوسنة والهرسك ككل، وتسعى بعض الأحزاب المسلمة البوسنية الرئيسية إلى إلغاء جمهورية صربسكا إلغاءً تاما. ولكي تنجح البوسنة والهرسك، يجب على جميع أصحاب المصلحة المحليين والأطراف المهتمة الدولية احترام الهيكل الاتحادي للبوسنة والهرسك.

ويتناول الفرع الثاني أيضا دور كريستيان شميت، وهو ألماني يدّعي أنه الممثل السامي، ويمارس، دون أي أساس قانوني، سلطة مطلقة لسن القوانين في البوسنة والهرسك بمراسيم. وتنتهك هذه المراسيم بوضوح حقوق الإنسان الواجبة لمواطني البوسنة والهرسك. بل إن حكم السيد شميت بمراسيم يدمر سيادة القانون في البوسنة والهرسك، لأنه لا أحد – ولو كان ممثلا ساميا شرعيا – لديه السلطة القانونية لسن القوانين في البوسنة والهرسك بمراسيم. فاتفاق دايتون، المصدر الوحيد للسلطة القانونية المخولة للممثل السامي، لا يخول لذلك الممثل أي شيء يشبه سلطة الحكم بمراسيم. ويبين الفرع الثاني أيضا كيف أن السيد شميت ومن سبقوه من الممثلين الساميين قد أضروا بالبوسنة والهرسك وزعزعوا استقرارها.

وأخيرا، يدين الفرع الثاني التدخل الأجنبي غير القانوني في الشـــؤون الداخلية لجمهورية البوســـنة والهرسك ردًا على دفاع قادة جمهورية صربسكا عن النظام الدستوري للبوسنة والهرسك، ولا سيما الحرب الاقتصادية التي تشنها بعض العناصر في حكومة الولايات المتحدة على جمهورية صربسكا. فحملة التنمر هذه التي تأتي بنتائج عكسية لن تجدي نفعا ولن تفضي إلا إلى التسبُّب في ألم واستياء سكان جمهورية صربسكا دون داع.

ويؤكد الفرع الثالث من التقرير التزام جمهورية صربسكا بالمضي قدما في مسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع الحفاظ على نظامها الدستوري. ويبين الفرع كيف يخرج التقدم السريع الذي أحرزته البوسنة والهرسك في مسعاها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عن مساره حاليا، بسبب مرسوم السيد شميت الذي يزعم أنه يسن به تغييرات شاملة في قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، وكيف يُنال من ذلك التقدم المحرَز نيلا بالغا بسبب استيلاء السياسيين المسلمين البوسنيين غير الدستوري على السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك، مع أنها من صلاحيات رئاسة البوسنة والهرسك. ويبين أيضا كيف يخرِّب السيد شميت ومكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك عملية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي، وكيف يعترف الاتحاد الأوروبي بأن مكتب الممثل السامي يجب ألا يستمر في حكم البوسنة والهرسك. ويبرز الفرع الثالث أيضا ضرورة احترام الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك خلال عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وتعتقد جمهورية صربسكا في إمكانية أن تنجح البوسنة والهرسك وأن تنضم إلى عضوية الاتحاد الأوروبي إذا احتُرم النظام الدســـتوري بموجب اتفاق دايتون من قبل جميع الأطراف المحلية والأجنبية ذات المصلحة في مستقبل البلد.

أولا - جمهورية صربسكا ملتزمة باتفاق دايتون

1 - تتسمك جمهورية صربسكا بحزم باتفاق دايتون. وهذا يعني، قبل كل شيء، أن جمهورية صربسكا تحترم وتدعم سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. وعلى عكس بعض المعلومات المغلوطة، لا تتبع جمهورية صربيا سياسة انفصالية. وليس لديها خطة للانفصال عن البوسنة والهرسك، لا بحكم الواقع ولا بحكم القانون. وقد أكدت التقارير نصف السنوية التي تقدمها جمهورية صربسكا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باستمرار على دعم جمهورية صربسكا لاتفاقات دايتون. وعلاوةً على ذلك، أكد رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك مرة أخرى مؤخرا أن جمهورية صربسكا "لم تنازع أبدًا في سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وفقًا لاتفاق دايتون" وأن "الانفصال لم يكن أبدا سياسة ننتهجها"[1].

2 - وفي 8 حزيران/يونيه 2024، اعتمدت جمعية عموم الصرب، وهي تجمع لممثلي الصرب من جميع أنحاء العالم، بدعم من جمهورية صربسكا، إعلانا يؤكد دون تحفظ دعم جمعية العموم لاتفاق دايتون وما أنشأه من نظام دستوري للبوسنة والهرسك. والإعلان "يقبل ويدعم النظام القانوني الذي أنشأه اتفاق دايتون للسلام". فقد جاء في الإعلان أن "جمهورية صربسكا راضية بالدرجة العالية من الحكم الذاتي التي حددها اتفاق دايتون للسلام، ولذلك فإننا نصرّ على التنفيذ الأساسي والرسمي لاتفاق دايتون للسلام، باعتباره معاهدة دولية لا يمكن تغييرها من جانب واحد أو من خلال التدخل". وعلاوة على ذلك، فإن الإعلان "يدين أي عدم احترام أو انتهاك لاتفاق دايتون للسلام وللإجراءات الديمقراطية في البوسنة والهرسك".

3 - ولا يتضمن الإعلان ما يشير إلى أن جمهورية صربسكا ينبغي أن تنفصل عن البوسنة والهرسك أو يشكك بأي شكل من الأشكال في اتفاق دايتون أو في سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. بل إن عبارات الإعلان الداعمة لوحدة الصرب تشير إلى الأشخاص من أصل عرقي صربي في جميع أنحاء العالم، سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو أستراليا أو أي مكان آخر، وليس إلى مخطط ما لجمع كل صرب العالم في إطار دولة واحدة.

4 - ويعني التمسك باتفاق دايتون أيضا أن جمهورية صربسكا ملتزمة التزاما لا يتزعزع بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية حصرا. وقد استبعدت جمهورية صربسكا باستمرار أي لجوء إلى العنف لتحقيق أهدافها السياسية. وتدعم جمهورية صربسكا عملية ألثيا التابعة للاتحاد الأوروبي وتتعاون معها بشكل كامل في مهمتها المتمثلة في المساعدة على ضمان عدم تعكير صفو السلام في البوسنة والهرسك.

5 - وعلاوة على ذلك، فإن الالتزام باتفاق دايتون يعني أن جمهورية صربسكا، باعتبارها طرفا في جميع المرفقات التي تشكل مادة الاتفاق، تصرّ على تنفيذ الاتفاق كما هو مكتوب، بما يشمل الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك الذي يتألف من كيانين يتمتعان بدرجة عالية من الحكم الذاتي ويشمل تدابير الحماية الدستورية للشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك. وكما هو مبين أدناه، فإن بعض الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية لا تحترم اتفاق دايتون، ولكن جمهورية صربسكا ملتزمة بالدفاع عنه بالوسائل السلمية والقانونية.

6 - ويُظهر الانتصار الساحق الذي حققته أحزاب الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا في الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر 2024 أن حكومة جمهورية صربسكا لا تزال تتمتع بدعم شعبي قوي لدفاعها عن نظام دايتون. وقد فاز الحزب الرئيسي في الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، الحزب

(1) منشور ميلوراد دوديك على منصة إكس، 21 آب/أغسطس 2024.

الديمقراطي الاجتماعي المستقل، بالأصوات أكثر من أي حزب على صعيد البوسنة والهرسك، وحصل على الأغلبية في معظم البلديات، وانتُخب مرشحوه لشغل 80 في المائة من مناصب رؤساء البلديات في جمهورية صربسكا. وعلاوة على ذلك، فإن نصف رئيسات البلديات المنتخبات على صعيد البوسنة والهرسك ككل هن عضوات في الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل.

7 - ولا يشير الدعم العام لاحترام استقلالية الكيانين على نحو ما تكفله اتفاقات دايتون بأي حال من الأحوال إلى أي عداء تجاه أي مجموعة أخرى داخل البوسنة والهرسك. ففي هذا الشهر، تضامنت جمهورية صربسكا مع الكيان الآخر في البوسنة والهرسك، اتحاد البوسنة والهرسك، في أعقاب ما تعرض له من فيضانات كارثية. وسارعت جمهورية صربسكا إلى إعلان يوم حداد وأرسلت أموالا للطوارئ وفرق حماية مدنية إلى المنطقة التي تعرضت للكارثة في الاتحاد. وتفخر جمهورية صربسكا بأن العديد من مواطنيها المتطوعين ساعدوا أيضا في جهود الإغاثة.

ثانيا - وجوب احترام اتفاق دايتون من قبل جميع الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية

ألف - ضرورة النظام الدستوري للبوسنة والهرسك لاستقرار البوسنة والهرسك وتقدمها

8 - أنشأ اتفاق دايتون آلية، هي دستور البوسنة والهرسك، لضمان استدامة السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي في البوسنة والهرسك. وخلال الحرب التي دارت في الفترة 1992-1995 في البوسنة والهرسك، حارب المسلمون البوسنيون من أجل دولة بوسنة وهرسك مركزية ليس فيها كيانات أو تدابير لحماية الشعوب المؤسسة، بينما حارب الصرب من أجل الاستقلال. ولم تحصل أي من شعوب البوسنة والهرسك على كل ما أرادته في تسوية دايتون. لكن اتفاق دايتون وفر، من خلال دستور البوسنة والهرسك، هيكلا يتيح سلاما مستداما واتحادا فعالا بين ثلاثة شعوب تقل الثقة في ما بينها بشكل كبير. ولكن لكي يعمل هذا الهيكل بشكل صحيح، يجب على الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية احترام هذه التسوية الأساسية.

9 - وقد صُمم دستور البوسنة والهرسك بعناية ليغرس في كل شعب من الشعوب المؤسسة الثلاثة الثقة في أنه لن يخضع لهيمنة واحد أو أكثر من الشعبين الآخرين. وهو يقوم بذلك جزئيا من خلال آليات تشاركية بين الفئات المختلفة تحمي مصالح الشعوب المؤسسة، وجزئيا من خلال هيكل اتحادي.

10 - وكانت السمات التشاركية بين الفئات المختلفة والاتحادية للنظام الدستوري في البوسنة والهرسك ضرورية لإنهاء الحرب التي دارت في البوسنة والهرسك في الفترة 1992-1995، واحترام هذا النظام الدستوري ضروري اليوم للحفاظ على السلام والاستقرار بين شعوب البوسنة والهرسك. وقد جسد رئيس مجلس نواب كانتون الهرسك - نيريتفا، ظافر أليتش، وهو عضو في أكبر حزب مسلم بوسني في البوسنة والهرسك، موقف العديد من السياسيين المسلمين البوسنيين من الكروات والصرب عندما صرح مؤخرا بأن المسلمين البوسنيين "هم أصحاب هذه الأرض" وأن "لدينا مستأجرين غير مريحين"[(2)]. وتبرز مواقف القادة المسلمين البوسنيين الأهمية الحيوية لما يكفله دستور البوسنة والهرسك من آليات تشاركية بين الفئات المختلفة ومن هيكل اتحادي.

(2) CKaHjaji03Ha roiaBa Uacbcpa Ajinha H3 CHA H3a3Bajia 3a6pHHVTOCT Mehv CponMa n XpBaTHMa v MocTanv, RTRS. 12 Sep. 2024.

11 - والتنفيذ الصحيح لهذه الآليات وهدا الهيكل أمر حيوي لضمان أن تشعر الشعوب الثلاثة المتحاربة سابقا في البوسنة والهرسك بالأمن والأمان. وهذا الشعور بالأمان هو مفتاح الحوار والتعاون بين الأعراق الذي يعد ضروريا لكي تحرز البوسنة والهرسك التقدم السياسي. ويساعد هذا النظام أيضا على ضمان أمن البوسنة والهرسك وأوروبا من خلال المساعدة في منع تركيز السلطة في أيدي أي حركة سياسية متطرفة، إسلامية أو غير ذلك.

12 - وقد حقق الدستور كما صُمم في اتفاق دايتون نجاحا هائلا. وخلافا للعديد من التوقعات، لم تقترب البوسنة والهرسك أبدًا من العودة إلى الحرب. ويعيش المواطنون في البوسنة والهرسك في سلام وحرية. ويعم الأمان شوارع المدن في البوسنة والهرسك، ولم يحدث أي عنف عرقي ذي شأن منذ توقيع اتفاق دايتون. والخلافات السياسية، وإن كانت عميقة، تُحَل حلا سلميا. وتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البوسنة والهرسك أكثر من خمس مرات بين عامي 2001 و 2024، حيث ارتفع بنسبة 38 في المائة منذ عام 2019 فقط[3]. وفي آذار/مارس، قرر الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات مع البوسنة والهرسك بشأن الانضمام.

13 - ومن المؤكد أن البوسنة والهرسك تعاني من مشاكل سياسية عميقة، ولكن هذه المشاكل لا تنجم عن النظام التشاركي بين الفئات المختلفة والاتحادي في البوسنة والهرسك؛ بل تنجم، في الواقع وبشكل أساسي، عن عدم احترام بعض الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية لهذا النظام.

باء - من الأهمية بمكان أن تكف الجهات الفاعلة المحلية والدولية عن تقويض الآليات التشاركية بين الفئات المختلفة المنصوص عليها في دستور البوسنة والهرسك

14 - من العناصر الأساسية لدستور البوسنة والهرسك سماتُه التشاركية بين الفئات المختلفة. والديمقراطية التشاركية بين الفئات المختلفة نظام لتقاسم السلطة نجح في ضمان السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي في البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان التي تعاني من انقسامات عميقة بين طوائفها العرقية أو اللغوية أو الدينية. وفي النظام التشاركي بين الفئات المختلفة، تُضمَّن الآليات في النظام الدستوري لضمان حماية مصالح كل طائفة ومنع تفرُّد أي فئة بالهيمنة على ما سواها.

15 - والسمات التشاركية بين الفئات المختلفة للنظام الدستوري في البوسنة والهرسك ضرورية للحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. وكما لاحظ الفريق الدولي المعني بالأزمات في تقرير له عن البوسنة والهرسك، "لا يمكن تصور دولة مدنية بحتة بالنسبة للصرب والكروات"[4].

16 - ويبين الأستاذان بجامعة بنسلفانيا كريستوفر ماكرودن وبريندان أوليري، في دراستهما البارزة عن الديمقراطيات التشاركية بين الفئات المختلفة، ما يلي:

كانت الترتيبات التشاركية بين الفئات المختلفة جزءًا من ثمن الاعتراف بالبوسنة. فقد أكد بيتر دبليو غالبريث، سفير الولايات المتحدة السابق في كرواتيا عند إبرام اتفاق دايتون،

(3) بيانات البنك الدولي، متاحة على الرابط التالي: data, worldbank,org/indicator/NY,GDP. PCAP, CD?locations=BA.

(4) International Crisis Group, *Bosnia's Future*, 10 July 2014, at ii.

أنه "في غياب ضمانات صريحة لتقاسم السلطة بين الأعراق للمجموعات الرئيسية الثلاث، لم يكن للمفاوضات أن تبدأ أو تُختتَم".

* * *

وبعبارة أخرى، لم تكن هذه الجوانب المؤسسية من الاتفاق ضرورية لصنع تسوية دايتون فحسب، بل كانت أيضًا حلا وسطا بالفعل بالنسبة لكروات وصرب البوسنة[5].

17 - وقد كتب القاضي في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان جيوفاني بونيلو في عام 2009 أن هيكل دايتون في البوسنة والهرسك "استند إلى توزيع للسلط مفصل تفصيلا، ينظم كيفية ممارسة العرقيات الثلاث لتقاسم السلطة في شتى الأجهزة التمثيلية للدولة. وقد ضبط اتفاق دايتون بدقة عالية الأبعادَ العرقية لتسوية السلام"[6].

18 - والديمقراطية التشاركية بين الفئات المختلفة جزء لا يتجزأ من التقاليد السياسية في أوروبا. فبلجيكا، وهي من الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، تعمل في ظل نظم تشاركية بين الفئات المختلفة منذ أكثر من 100 عام. وبلجيكا دولة اتحادية تتألف من ثلاث جماعات لغوية وثلاث مناطق، اثنتان منها محددة عرقياً. ومن بين السمات التشاركية بين الفئات المختلفة العديدة للنظام البلجيكي التقسيم المتساوي للوزراء على مستوى الدولة بين النواب الناطقين بالفرنسية والنواب الناطقين بالهولندية، وتقسيم المقاعد التشريعية على أساس لغوي، واشتراط حصول القرارات التشريعية الرئيسية على أغلبية الأصوات في كلتا الجماعتين اللغويتين الرئيسيتين.

19 - والترتيبات التشاركية بين الفئات المختلفة في بلجيكا التي تضمن عدم هيمنة أي مجموعة عرقية على أي مجموعة عرقية أخرى جزء كبير من نجاح البلد، ولم يكن هناك أي مطالبة من الاتحاد الأوروبي أو من قبل باحثين أو دبلوماسيين أو زعماء سياسيين محترمين بلزوم إلغاء تلك الترتيبات. وقد رفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الطعن في الآليات التشاركية بين الفئات المختلفة الرئيسية في النظام البلجيكي. وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان متسقة في تأييدها للآليات التشاركية بين الفئات المختلفة حتى صدور قرار المحكمة في عام 2009 في *قضية سيديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك* [*Sejdic and Find v. Bosnia and Herzegovina*]، الذي ترد مناقشته أدناه.

20 - ومن الدول الأوروبية الأخرى الناجحة جدا التي تتسم بسمات الديمقراطية التشاركية بين الفئات المختلفة سويسرا، التي تجمع منذ فترة طويلة بين العناصر التشاركية بين الفئات المختلفة والاتحادية مثل بلجيكا.

21 - وكان من شأن التسوية الشاملة لمشكلة قبرص لعام 2004 أن تنهي النزاع المجمد الذي استمر لعقود من الزمن بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك من خلال إنشاء جمهورية قبرص المتحدة التشاركية بين الفئات المختلفة. وحظيت التسوية الشاملة لمشكلة قبرص، التي نصت على نظام شامل تشاركي بين الفئات المختلفة، بدعم قوي من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والولايات المتحدة.

(5) Christopher McCrudden and Brendan O'Leary, Courts and Consociations 24-25 (2013).

(6) *Sejdic and Find v. BiH* [GC], nos. 27996/06 and 34836/06), ECHR 2009، الرأي المخالف من القاضي بونيلو، في الصفحة 53.

22 - ويحتوي نظام مقدونيا الشمالية أيضا على عناصر مهمة تشاركية بين الفئات المختلفة، تم التفاوض بشأنها كجزء من اتفاق أوهريد الإطاري لعام 2001، الذي وقعه كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كشاهدين.

23 - وهناك نظام آخر للحكم التشاركي بين الفئات المختلفة في أوروبا هو نظام الحكم في أيرلندا الشمالية الذي أنشئ بموجب اتفاق الجمعة الحزينة لعام 1998. وقد حظي الحل التشاركي بين الفئات المختلفة المنصوص عليه في ذلك الاتفاق بتأييد كبير من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، قامت اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون التابعة لمجلس أوروبا "بتحديد 'الترتيبات السياسية لتقاسم السلطة' القائمة على نموذج أيرلندا الشمالية كأسلوب من أساليب تيسير تسوية النزاعات العرقية - السياسية في أوروبا[7].

24 - وهناك نظام تشاركي بين الفئات المختلفة آخر في أوروبا هو نظام منطقة جنوب التيرول، الذي يقوم على هيكل لتقاسم السلطة بين المجموعات اللغوية الرئيسية في جنوب التيرول.

25 - وأكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكم أصدرته ضد الطعن في الترتيبات التشاركية بين الفئات المختلفة في بلجيكا، على "لزوم تقييم أي نظام انتخابي في ضوء التطور السياسي للبلد المعني؛ فالسمات التي قد تكون غير مقبولة في سياق نظام ما قد تكون مبررة في سياق نظام آخر، على الأقل ما دام النظام المختار يوفر شروطا تضمن "التعبير الحر عن رأي الشعب في اختيار الهيئة التشريعية"[8].

26 - ومع ذلك، لم تُظهر المحكمة الأوروبية مثل هذه المرونة فيما يتعلق بالنظام الانتخابي في البوسنة والهرسك. ففي حيدٍ كبيرٍ عن اجتهاداتها السابقة التي قبلت فيها الآليات التشاركية بين الفئات المختلفة، استنتجت المحكمة الأوروبية في سلسلة قراراتها في *قضية سيديتش وفينتشي*، ابتداءً من عام 2009، وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في طريقة انتخاب رئيس الجمهورية ومجلس الشعوب المنصوص عليها في دستور البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن جمهورية صربسكا تؤيد تنفيذ القرارات الصادرة في *قضية سيديتش وفينتشي* والقرارات ذات الصلة، إلا أنه تجدر الملاحظة أن القرارات كانت معطِّلة جدا لتسوية دايتون. وقد تسببت القرارات في أزمة طويلة ومستمرة في العلاقات بين الأحزاب السياسية المسلمة البوسنية والكرواتية في البوسنة والهرسك، والتي وصلت إلى طريق مسدود منذ أكثر من 14 عاما بشأن كيفية تنفيذ القرارات في اتحاد البوسنة والهرسك، أحد كيانيْ البوسنة والهرسك.

27 - وقد تنبأ القاضي بونيلو بحدوث أزمة كهذه في رأيه المخالف في *قضية سيديتش وفينتشي*، والتي أكد فيها على "الخطر الواضح والماثل لزعزعة التوازن الوطني"[9] الذي أرساه دستور دايتون في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، ترغب بعض الجهات الفاعلة في المضي إلى أبعد من ذلك في تفكيك الديمقراطية التشاركية بين الفئات المختلفة في البوسنة والهرسك.

28 - ويتجسد ازدراء الأحزاب السياسية المسلمة البوسنية للآليات التشاركية بين الفئات المختلفة المنصوص عليها في الدستور في تحدي تلك الأحزاب المنهجي لحكم الدستور الذي يمنح رئاسة البوسنة

(7) McCrudden and O'Leary at 5.

(8) McCrudden and O'Leary at 16.

(9) *Sejdic and Find* v. *Bosnia and Herzegovina* [GC], nos. 27996/06 and 34836/06), ECHR 2009، الرأي المخالف من القاضي بونيلو، الصفحة 56.

والهرسك المكونة من ثلاثة أعضاء السلطة الحصرية لتحديد السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك. ففي هذا العام، وكمثال واحد على هذا التحدي، قادت وزارة خارجية البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها المسلمون البوسنيون عملية اتخاذ قرار مثير للخلافات بشأن جريمة الحرب في سريبرينتسا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع العلم أن رئاسة البوسنة والهرسك لم تأذن – ولن تأذن أبدا – بمثل هذه المبادرة. وقد كانت مناصرة وزارة الخارجية للقرار، الذي كان يهدف إلى نزع الشرعية عن جمهورية صربسكا، غصبا وقحا لاختصاص الرئاسة الحصري في تحديد السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك. وقد أُنكرَ أن القرار كان يهدف إلى نزع الشرعية عن جمهورية صربسكا، ولكن السياسيين المسلمين البوسنيين إنما استخدموا القرار لتحقيق ذلك الهدف. فعلى سبيل المثال، وصف وزير دفاع البوسنة والهرسك زوكان هيليز حل جمهورية صربسكا بأنه "النتيجة المنطقية" لاتخاذ الجمعية العامة القرار[10].

29 – ويجب على الجهات الفاعلة المحلية والدولية الكف عن "زعزعة التوازن الوطني" في البوسنة والهرسك واحترام الآليات التشاركية بين الفئات المختلفة التي تشكل جزءًا مهما من تسوية دايتون. وينبغي على أصدقاء البوسنة والهرسك في المجتمع الدولي أن يوضحوا للأطراف المسلمة البوسنية أن تلك الآليات التشاركية بين الفئات المختلفة في البوسنة والهرسك إنما وُجدت لتبقى، وأن الصرب والكروات ليسوا "مستأجرين غير مريحين"، بل شركاء في حكم البوسنة والهرسك.

جيم – لزوم أن تتوقف الجهات الفاعلة المحلية والدولية عن تخريبها الخطير للهيكل الدستوري الاتحادي للبوسنة والهرسك

30 – ثمة عنصر أساسي آخر في دستور البوسنة والهرسك هو هيكل البوسنة والهرسك كدولة اتحادية يخول جميع الصلاحيات للكيانين اللذين يشكلان البوسنة والهرسك، إلا عددا قليلا محددا منها. ولم يكن من الممكن أن يوجد اتفاق دايتون دون أن يُنصَّ في دستور البوسنة والهرسك على مثل هذا الهيكل الاتحادي. وكما قال ريتشارد هولبروك، كبير مفاوضي الولايات المتحدة في اتفاق دايتون، في عام 2007، "إن البوسنة دولة اتحادية. ويجب أن تكون منظمة في شكل دولة اتحادية. فلا يمكن أن تكون لها حكومة وَحدويَّة، لأن ذلك سيجعل البلد يعود إلى الاقتتال"[11].

31 – وينص دستور البوسنة والهرسك في المادة الثالثة (3) (أ) من الفصل الثالث، ولعلها أهم بنوده، على أنه "تكون جميع الوظائف والسلطات الحكومية التي *لا يُعهد بها صراحة* في هذا الدستور إلى مؤسسات البوسنة والهرسك من مهام وسلطات الكيانين". واضطلاع البوسنة والهرسك بمسؤوليات إضافية مقيد تقييدا صارم بالمادة الثالثة (5) التي تنص على ما يلي:

"تتحمل البوسنة والهرسك المسؤولية عن المسائل الأخرى التي يتفق بشأنها الكيانان؛ والمنصوص عليها في المرفقات من 5 إلى 8 من الاتفاق الإطاري العام؛ أو التي تعتبر ضرورية

(10) *Helezponovo prijeti i poziva na ukidanje Republike Srpske*, RTRS, 13 Jun. 2024.

(11) Holbrooke: Kosovo Independence Declaration Could Spark Crisis, Council on Foreign Relations, 5 Dec. 2007 (متاح على الرابط التالي: cfr.org/kosovo/holbrooke-kosovo-independence-declaration-could-spark-crisis/pl4968).

للحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وشخصيتها الدولية، وفقا لتقسيم المسؤوليات بين مؤسسات البوسنة والهرسك".

32 - ومع ذلك، ومن خلال الأعمال العدوانية وغير القانونية التي يقوم بها مكتب الممثل السامي والحكومات الأجنبية التي تدعمه، فقد استولى، على مستوى البوسنة والهرسك، على الكثير من الوظائف والصلاحيات الرئيسية التي لم يعهَد بها صراحة (أو حتى ضمنيا) في الدستور إلى مؤسسات البوسنة والهرسك ولا تُسند مسؤوليتها إلى البوسنة والهرسك وفقا للمادة الثالثة (5). وقام مكتب الممثل السامي، باستخدام ما يسمى "سلطات بون" غير المعقولة قانونا، بإضفاء الطابع المركزي على السلطة في سراييفو في تحدٍ سافر لدستور البوسنة والهرسك. وفي بعض الأحيان، تصرّف مكتب الممثل السامي مباشرةً من خلال منح مؤسسات البوسنة والهرسك صلاحيات جديدة بمجرد مراسيم تُصدَر. وفي أحيان أخرى، ضغط مكتب الممثل السامي على السياسيين المحليين وأجبرهم على منح مؤسسات البوسنة والهرسك صلاحيات جديدة باستخدام التهديد الدائم بالعزل من المنصب. (قام مكتب الممثل السامي بعزل ما يقرب من 200 مواطن من مواطني البوسنة والهرسك من مناصبهم ومنعهم من العمل في القطاع العام دون تطبيق أي إجراءات قانونية واجبة).

33 - وكان ينبغي على المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، التي من واجبها الحفاظ على الدستور، أن تضع حدا لهذا الحيد عن القانون بإلغاء التدابير غير الدستورية التي اتخذها مكتب الممثل السامي إلغاءً لا لبس فيه. فمن الواضح أن مراسيم مكتب الممثل السامي كانت غير دستورية من الناحية الإجرائية، لأنها قصَّرت في اتباع الإجراءات الديمقراطية التي ينص عليها الدستور لسن القوانين. وعلاوة على ذلك، فإن قوانين مكتب الممثل السامي التي تروم الأخذ بالمركزية تتحدى الهيكل الاتحادي المبين أعلاه، على غير استحياء. وللأسف، بدلا من أن تقوم الأغلبية في المحكمة الدستورية بواجبها، ظلت توافق على كُلّ ما يصدر عن مكتب الممثل السامي من مراسيم وعلى غيرها من المبادرات المخالفة للدستور، دون اعتراض. ومَرَدُّ ذلك إلى وجود أغلبية في المحكمة تتألف من قاضيين مسلمين بوسنيين يؤيدان الأخذ بالمركزية بأي وسيلة كانت وثلاثة قضاة أجانب يصوتون وفقا لما يبتغيه مكتب الممثل السامي.

34 - ويُعد إنشاء محكمة البوسنة والهرسك مثالا جيدا على أن المحكمة الدستورية كانت طرفا في الأخذ بالمركزية المخالف للدستور في البوسنة والهرسك. وكما ذكر الفريق الدولي المعني بالأزمات، فإن دستور البوسنة والهرسك، قد "خول الصلاحيات في المسائل القضائية للكيانين، بصرف النظر عن المحكمة الدستورية على مستوى الدولة"[12]. وبغض النظر عن هذه الحقيقة، أصدر مكتب الممثل السامي في عام 2000 مرسوما بإنشاء محكمة البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من عدم دستورية القانون بشكل واضح، إجرائيا وموضوعيا على السواء، فقد أيدته المحكمة الدستورية في قرار صدر بأغلبية 5 قضاة مقابل 4 قضاة، لأن القضاة الأجانب الثلاثة والقاضيَيْن المسلمَيْن البوسنيَّيْن صوتوا لصالح حماية الهيئة التي أنشأها مكتب الممثل السامي. واعترف أحد أولئك القضاة الأجانب في وقت لاحق بأنه كان هناك "توافق آراء ضمني بين المحكمة والممثل السامي على أن تؤكد المحكمة ... دائما وجاهة عمله التشريعي".

35 - وعندما تجرأت المحكمة الدستورية ذات مرة، في عام 2006، على الاعتراض على قرار للممثل السامي، رد الممثل السامي آنذاك بإلغاء قرار المحكمة وإصدار مرسوم مذهل يحظر أي مراجعة قضائية

(12) Bosnia's Future, International Crisis Group, 10 Jul. 2024, at 27 (الحواشي محذوفة).

"تعترض بأي شكل من الأشكال"[13]،[14] على أي قرار لمكتب الممثل السامي، وبالتالي أعلن أن مكتب الممثل السامي محصن تماما من أي ضوابط على سلطته غير المقيدة.

36 - وعلى الرغم من أن البوسنة والهرسك تغصِب بالفعل الكثير من الاختصاصات التي تعود للكيانين بموجب أحكام الدستور الواضحة، إلا أن مكتب الممثل السامي والأحزاب السياسية المسلمة البوسنية لم تستكفِ بعدُ. فعلى سبيل المثال، يدعو أكبر الأحزاب المسلمة البوسنية في البوسنة والهرسك في برنامجه الرسمي إلى إلغاء الكيانين تماما. وحتى الأحزاب المسلمة البوسنية التي يُفترض أنها أكثر "اعتدالا" لا تحترم الاختصاصات المخولة لجمهورية صربسكا، بل إنها لا تحترم حتى وجودها. ففي حزيران/يونيه، دعا وزير الدفاع في البوسنة والهرسك زوكان هيليز من الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى إلغاء جمهورية صربسكا وتفكيكها إلى كانتونَيْن مجرَّديْن من السلطة[15].

37 - وغاية الأحزاب المسلمة البوسنية أن تستولي الإدارةُ على مستوى البوسنة والهرسك على جميع الممتلكات العامة التي تعود للكيانين، على الرغم من أن دستور البوسنة والهرسك ينص بوضوح على أن الممتلكات العامة ملك لهما. وحقيقة أن دستور البوسنة والهرسك يخول ملكية الممتلكات العامة للكيانين كانت مفهومة للجميع، بما في ذلك لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، إلى أن تدخل مكتب الممثل السامي غير القانوني وغير المرغوب فيه قد حوّلها إلى مسألة مثار خلاف. وبعد ذلك، انتهك مكتب الممثل السامي اتفاقات التسوية التي توصل إليها السياسيون المحليون لحل المسألة. وفي الآونة الأخيرة، في 21 تشرين الأول/أكتوبر، صوّت عضوا رئاسة البوسنة والهرسك من الأحزاب المسلمة البوسنية بالموافقة على مشروع قانون يعلن أن جميع الممتلكات العامة في كل أنحاء البوسنة والهرسك تخضع لملكية الإدارة على مستوى البوسنة والهرسك. وليس للرئاسة أي دور دستوري على الإطلاق في معالجة أي مسألة تتعلق بالملكية؛ وكانت هذه مجرد حيلة استفزازية ومثيرة للانقسام، ومن المؤسف أن أعضاء المجتمع الدولي لم يدينوها على هذا النحو.

38 - وقد حان الوقت منذ زمن طويل لكي تكف الأحزاب السياسية المسلمة البوسنية وأعضاء من المجتمع الدولي عن تقويضهم الهيكل الاتحادي للبوسنة والهرسك تقويضا خطيرا مزعزعا للاستقرار، وهو أمر ضروري جدا لاستقرار البوسنة والهرسك ونجاحها في المستقبل.

دال - عهد حكم السيد شميت الخارج عن القانون والمزعزع للاستقرار

39 - يواصل سياسي ألماني متقاعد يُسمى كريستيان شميت، دون أي أساس قانوني وفي انتهاك صارخ لدستور البوسنة والهرسك، الادعاء بأنه يتمتع بسلطة غير مقيدة لحكم البوسنة والهرسك بمراسيم ويواصل ممارسة تلك السلطة.

(13) Joseph Marko, Five Years of Constitutional Jurisprudence in Bosnia and Herzegovina, European Diversity and Autonomy Papers (July 2004) at 17 and 18.

(14) Office of the High Representative, Order on the Implementation of the Decision of the Constitutional Court of Bosnia and Herzegovina in the Appeal of Milorad Bilbija et al, No. AP-953/05, 23 March 2007.

(15) 3yicaH Xejie3 npeTH Cp6nMa n Peny6jimui CpncKoj, Politika, 13 Jun. 2024.

40 - ومن الواضح أن السلطات الديكتاتورية التي يدعيها السيد شميت ويستخدمها تتعارض مع حقوق الإنسان الواجبة لمواطني البوسنة والهرسك، مثل الحق في الانتخابات الحرة المكفولة بموجب البروتوكول رقم 1 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن حكم السيد شميت يدمر سيادة القانون في البوسنة والهرسك، وينتهك بشكل واضح النظام الدستوري للبوسنة والهرسك، الذي ينص على سنّ القوانين من خلال إجراءات ديمقراطية محددة. ولا أحد - ولو كان ممثلا ساميا شرعيا - لديه السلطة القانونية لسن القوانين في البوسنة والهرسك بمراسيم. والمرفق 10 من اتفاق دايتون، المصدر الوحيد للسلطة القانونية المخولة للممثل السامي، لا يخول له أي شيء يشبه سلطة الحكم بمراسيم.

41 - والدور الديكتاتوري الذي يقوم به مكتب الممثل السامي، بالإضافة إلى كونه غير قانوني، هو دور مدمر، وهو ما يتضح بشكل متزايد للمطَّلعين على شؤون البوسنة والهرسك. وقد أدى وجود أجنبي يدعي تمتعه بسلطات ديكتاتورية إلى تشويه الثقافة السياسية في البوسنة والهرسك بشكل سيء لسنوات عديدة، وكان حكم السيد شميت الخارج عن القانون والمتخبط ضارا ومزعزعا للاستقرار بشكل خاص، مما يعيق تقدم البوسنة والهرسك في مسار انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وقال الممثل السامي السابق كارل بيلت في العام الماضي إن مكتب الممثل السامي السابق ظل "جزءًا من المشكلة"[16] في البوسنة والهرسك منذ فترة طويلة، وأكد الممثل السامي السابق فولفغانغ بيتريتش العام الماضي أن استمرار استخدام السلطات الديكتاتورية المزعومة لمكتب الممثل السامي "مخطط لكارثة تقع"[17].

42 - ومن بين الطرق التي يزعزع بها السيد شميت استقرار البوسنة والهرسك محاولته سجن رئيس جمهورية صربسكا المنتخب حسب الأصول، ميلوراد دوديك. فقد أصدر السيد شميت أولا "قانونا" ينص على فرض عقوبات بالسجن على الموظفين العموميين الذين يرفضون التعامل مع مراسيمه غير القانونية كما لو كانت قوانين سُنّت حسب الأصول. وبعد أن قام السيد دوديك بواجبه الدستوري لإضفاء الطابع الرسمي على قانون أقرته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لم يكن على هوى السيد شميت، ضغط السيد شميت على المدعين العامين لإصدار صك اتهام في حق السيد دوديك، الذي يخضع الآن للمحاكمة بناءً على قانون السيد شميت المزيف.

43 - ويشعر العديد من الدبلوماسيين بالجزع من حكم السيد شميت الديكتاتوري. وتأمل جمهورية صربسكا أن يجد أعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الشجاعة للتكلم بصراحة عن الدور غير القانوني والمدمر الذي يقوم به السيد شميت ومن سبقه من الممثلين السامين المعينين قانونيا. ويتناول المرفق 1 دور السيد شميت الخارج عن القانون والمدمّر بمزيد من التفصيل.

(16) Michael Martens, Der Konig von Bosnien-Hercegovina, Frankfurter Allgemeine Zeitung, 26 Feb. 2023.

(17) Esmir Milavic, *Wolfgang Petritsch: Bosnia and Herzegovina needs a radical turning point*, Nl, 28 Mar. 2023.

هاء - التدخل الأجنبي غير القانوني في الشؤون السياسية للبوسنة والهرسك والتهجم على جمهورية صربسكا بسبب دفاع قادتها عن النظام الدستوري للبوسنة والهرسك

44 - إن مبدأ عدم التدخل، الذي يحظر تدخل دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، هو، كما رأت محكمة العدل الدولية، مبدأ "ملزم باعتباره جزءا من القانون الدولي العرفي"[18]. ووفقا لمحكمة العدل الدولية، "ينطوي مبدأ عدم التدخل على حق كل دولة ذات سيادة في إدارة شؤونها دون تدخل خارجي؛ وعلى الرغم من أن الأمثلة على انتهاك هذا المبدأ ليست نادرة، إلا أن المحكمة ترى أنه جزء لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي"[19]. وفي سياق وصف مضمون المبدأ، كتبت محكمة العدل الدولية ما يلي: "يحظر هذا المبدأ على جميع الدول أو مجموعات الدول التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى"[20].

45 - وردًا على أفعال مسؤولي جمهورية صربسكا دفاعا عن النظام الدستوري للبوسنة والهرسك، تشن عناصر من حكومة الولايات المتحدة حربا اقتصادية على جمهورية صربسكا، منتهكةً القانون الدولي بشكل خبيث وصارخ ومبديةً ازدراءها لسيادة البوسنة والهرسك وحكمها الذاتي الديمقراطي.

46 - وكان مسؤول من الولايات المتحدة قد هدد في وقت سابق من هذا العام بفرض جزاءات على المصارف إذا لم تغلق جميع الحسابات التابعة للكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات، مما تسبب في معاناة شديدة للعديد من أفراد جمهورية صربسكا الذين لا يخضعون حتى لتلك الجزاءات. وعلاوة على ذلك، حاولت سفارة الولايات المتحدة بهدوء منع حكومة جمهورية صربسكا، رغم كونها غير خاضعة للجزاءات، من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وبذلك، تحاول عناصر من حكومة الولايات المتحدة إفقار سكان جمهورية صربسكا الذين يعتمدون على المدفوعات الحكومية، وبالتالي إجبار قادة جمهورية صربسكا على قبول الأخذ باللامركزية غير الدستوري في البوسنة والهرسك وقبول استبداد السيد شميت الخارج عن القانون. ويشكل هذا الإكراه انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل، الذي طالما ظل، كما هو مبين أعلاه، قاعدة ملزمة من قواعد القانون الدولي.

47 - وفي ظل القيادة المارقة للسفير مايكل مورفي، تخلت سفارة الولايات المتحدة في سراييفو عن كل تظاهر بكونها بعثة دبلوماسية، بعد أن حولت نفسها بشكل غير قانوني إلى مشارك فعلي في السياسة الداخلية للبوسنة والهرسك. وتضرب السفارة عرض الحائط باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية الملزمة قانونا والتي تلزم الدبلوماسيين "بعدم التدخل في الشؤون الداخلية" للبلد المضيف.

48 - وقد انخرطت السفارة الأمريكية مؤخرا في حملة هاشتاغ على منصة إكس للتواصل الاجتماعي تهدف إلى تقويض اقتصاد جمهورية صربسكا والتدخل في شأن الانتخابات المحلية. ففي 12 آب/أغسطس، على سبيل المثال، حذرت السفارة المستثمرين الأجانب بأن "يلزموا الحزم في بذل العناية الواجبة قبل الاستثمار" في البوسنة والهرسك، ولا سيما جمهورية صربسكا، وأنذرتهم من عاقبة "التعرض للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة". ولا يمكن أن يكون هناك تحذير أفضل من هذا التحذير لتثبيط الاستثمار الأجنبي في جمهورية صربسكا.

(18) ICJ Nicaragua Judgment 1984, para. 73 [حكم محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا لعام 1984، الفقرة 73].

(19) المرجع نفسه. الفقرة 202.

(20) المرجع نفسه. الفقرة 205.

49 - وفي تموز/يوليه، هاجمت السفارة حكومة جمهورية صربسكا بسبب قراراتها المتعلقة بالاقتراض والإنفاق، وهما شأنان من خالص الشؤون الداخلية. وهاجمت السفارة على منصة إكس للتواصل الاجتماعي حكومة جمهورية صربسكا لاقتراضها على مدار الثمانية عشر شهرا الماضية مبلغا قدره 1,1 بليون مارك بوسني، وتساءلت عن مآل تلك الأموال عبر الهاشتاغ: #WhereIsTheMoney. ويجوز لدبلوماسيي البوسنة والهرسك أن يسألوا السؤال نفسه عن مآل مبلغ 1,8 *تريليون* دولار (حوالي 3,3 *تريليون* مارك بوسني) الذي اقترضته حكومة الولايات المتحدة خلال الاثني عشر شهرا الماضية فقط، ولكن لن يدور في خلدهم أبدا أن يتدخلوا بشكل صارخ في سياسة بلد آخر، بما ينتهك اتفاقية فيينا.

50 - وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت سفارة الولايات المتحدة نشرة صحفية غير حكيمة عممت فيها شائعة مغرضة حول "الوجود المفاد به" لمعسكرات شبه عسكرية في جمهورية صربسكا لتدريب أفراد بغية التدخل في العمليات الديمقراطية في مولدوفا. وقد حققت شرطة جمهورية صربسكا في الأمر، فلم تجد أي دليل على وجود مثل هذه المعسكرات. ولم تكن هناك حقيقة وراء هذه الشائعة المغرضة أكثر مما كانت عليه الادعاءات السابقة بوجود معسكرات تدريب شبه عسكرية في جمهورية صربسكا، والتي أصبح معروفا الآن على نطاق واسع أنها محض افتراءات تهدف إلى إثارة التخوف من جمهورية صربسكا والضغينة تجاهها.

51 - وبتدخل العواصم الأجنبية المستمر في الشؤون الخصوصية والسياسية للبوسنة والهرسك، وبسيطرتها على البوسنة والهرسك من خلال وكيلها في مكتب الممثل السامي، تُظهر تلك العواصم ازدراءها التام لسيادة القانون. وعلى الرغم من أن جميع العارفين بالقانون تقريبا يتفقون على أن الغرض الأساسي من القانون هو حماية حقوق الضعفاء، إلا أن هذه القوى الأجنبية تُظهر أن سيادة القانون لا تنطبق عليها بالمرة. فهي تتشدق بسيادة القانون، بينما تنتهك القانون بشكل صارخ انتهاكا يوميا، دون حتى أن تتظاهر بالاحتشام. وتذكّر أفعالها بانتظام مواطني البوسنة والهرسك بأن الدول القوية لا حاجة لها إلى الاهتمام بالقانون، بل الدول الضعيفة هي وحدها من يحتاج ذلك. ولا ينسى مواطنو جمهورية صربسكا بأن الولايات المتحدة ستجعل طائراتها الحربية تحلق مهددة في سماء جمهورية صربسكا، إذا تجرأت على تنظيم استعراض في يوم جمهورية صربسكا دون إذن الولايات المتحدة.

52 - والغريب في حملة سفارة الولايات المتحدة الحاقدة على جمهورية صربسكا، بشكل خاص، هو أن جمهورية صربسكا تتمتع بعلاقة عمل ممتازة مع جيش الولايات المتحدة ووكالات الولايات المتحدة الأخرى فيما يتعلق بالأمن والاستخبارات والجريمة الإلكترونية وجهود مكافحة الإرهاب. ولسنوات عديدة كان هناك وجود منتظم لأفراد من جيش الولايات المتحدة في جمهورية صربسكا لتدريب قوات الشرطة التابعة لها والمشاركة في تدريبات مشتركة على مبادرات مكافحة الإرهاب.

53 - ولن تنجح حملة التنمر ضد جمهورية صربسكا ومواطنيها التي تقوم بها عناصر من حكومة الولايات المتحدة، على الرغم من أنها تسبب لسكان جمهورية صربسكا آلاما لا داعي لها. ولا تؤدي الحرب الاقتصادية على جمهورية صربسكا إلا إلى زيادة تنفير ناخبي جمهورية صربسكا، وإبعاد جمهورية صربسكا عن الغرب.

ثالثا – التزام حكومة جمهورية صربسكا بعملية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي

54 – لا تزال جمهورية صربسكا ملتزمة بالمضي قدما في مسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع الحفاظ على نظامها الدستوري. وهناك عوائق مهمة تبطئ مضي البوسنة والهرسك قدما، وعلى رأسها الوجود الاستبدادي لمكتب الممثل السامي وسيطرة قضاة أجانب على المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ولكنَّ جمهورية صربسكا واثقة من أن البوسنة والهرسك ستتمكن من التقدم بسرعة على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عندما تُزال هذه العوائق.

55 – وتلتزم جمهورية صربسكا التزاما راسخا بإجراء الإصلاحات اللازمة لانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي مع الحفاظ على نظامها الدستوري. وظلت جمهورية صربسكا، على مر السنين، تجدُّ في العمل بشأن جوانب عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في حدود صلاحياتها الدستورية، وهي تحرز تقدما هاما بشأن الأهداف التي حددها الاتحاد الأوروبي في تقاريره عن البوسنة والهرسك. وقد خضعت الآلاف من لوائح جمهورية صربسكا لإجراءات المواءمة وتقييم التوافق مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

ألف – سبب توقف إحراز التقدم السريع في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

56 – في عام 2023 وأوائل عام 2024، حققت القيادة المتعددة الأعراق في البوسنة والهرسك، بدعم من جمهورية صربسكا، تقدما سريعا في عملية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي، وقد أقر المجلس الأوروبي بهذا التقدم في آذار/مارس 2024 بالموافقة على بدء المفاوضات بشأن انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

57 – وللأسف، توقف التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي بعد أقل من أسبوع عندما أصدر السيد شميت مرسوما يفرض تعديلات شاملة على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، ضاربا بذلك عرض الحائط بالنظام الدستوري الديمقراطي في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بسنّ القوانين. وعلى نحو ما توخاه السيد شميت، فقد تسبب ذلك في أزمة سياسية شلَّت العمل على إحراز التقدم في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتعمّقت أزمة البوسنة والهرسك عندما قامت وزارة خارجية البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها المسلمون البوسنيون، كما ذكرنا في الفرع أعلاه، بتحدي الدستور من خلال التصرف دون تفويض من رئاسة الجمهورية للتوصل إلى تمرير قرار مثير للجدل جدا بشأن جريمة الحرب في سريبرينتسا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

58 – وعلى الرغم من الأزمة السياسية التي أثارها السيد شميت وفاقمتها الأحزاب المسلمة البوسنية، كادت البوسنة والهرسك أن تحقق نجاحا مهما في تموز/يوليه على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عندما نُسِّق جدول أعمال الإصلاح من خلال مفاوضات الممثلين المنتخبين للشعوب المؤسسة الثلاثة والكيانين. ولسوء الحظ، عمل أكبر الأحزاب المسلمة البوسنية في البوسنة والهرسك، وهو حزب العمل الديمقراطي، من خلال رؤساء وزراء الكانتونات على عرقلة خطة الإصلاح، مما أعاق عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وكبَّد البوسنة والهرسك ما قيمته 70 مليون يورو من المساعدات في إطار خطة الاتحاد الأوروبي للنمو في غرب البلقان.

59 - وهاجم إدين فورتو، زعيم أحد الأحزاب المسلمة البوسنية الحاكمة على مستوى البوسنة والهرسك، حزب العمل الديمقراطي بسبب عرقلته العملية قائلا: "يبدو أن المواطنين تفاعلوا بإيجابية أكثر من اللازم مع تقدم البوسنة على مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتلقينا ثناءً من بروكسل أكثر مما يجب. لكن حزب العمل الديمقراطي عرقل المسار الأوروبي وحرم المواطنين والأعمال التجارية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك من التمويل"[21]. وقال السيد فورتو أيضا إن حزب العمل الديمقراطي عارض المشاريع الواردة في خطة الاتحاد الأوروبي للنمو لمجرد أنه ليس في الحكم[22].

60 - وعلى الرغم من الأزمة السياسية التي تمر بها البوسنة والهرسك، إلا أنها أحرزت بعض التقدم في أهداف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في الأشهر الأخيرة. ففي حزيران/يونيه على سبيل المثال، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك استراتيجية البوسنة والهرسك لمكافحة الفساد، والتي تعد جزءًا من 14 أولوية رئيسية لانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تحركت البوسنة والهرسك مؤخرا، بدعم من حكومة جمهورية صربسكا، نحو اعتماد قانون يتيح إنشاء رقم الهاتف "112" لحالات الطوارئ في جميع أنحاء البوسنة والهرسك[23]. وفي أيلول/سبتمبر، وقّع سفير البوسنة والهرسك لدى الاتحاد الأوروبي أوبراد كيسيتش ومفوض الاتحاد الأوروبي للعدالة ديدييه ريندرز اتفاقا لمشاركة البوسنة والهرسك في برنامج الاتحاد الأوروبي للعدالة[24]. ويمكّن البرنامج الهيئات القضائية والجهات المعنية الأخرى في البوسنة والهرسك من التقدم بطلب للحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي بنفس الشروط الممنوحة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[25]. وفي أيار/مايو، وقعت البوسنة والهرسك والمفوضية الأوروبية اتفاق شراكة يخول للبوسنة والهرسك المشاركة في برنامج أوروبا الرقمية الممول من الاتحاد الأوروبي[26]. ووفقا لنشرة صحفية صادرة عن الاتحاد الأوروبي، فإن "الاتفاق سيمكّن الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في [البوسنة والهرسك] من التقدم بطلب للحصول على المنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي في مجال الرقمنة بنفس الشروط التي تمنح للمتقدمين بالطلبات في جميع أنحاء أوروبا"[27].

61 - وتأمل جمهورية صربسكا أن يجتمع قادة البوسنة والهرسك مرة أخرى للعودة من جديد إلى إحراز التقدم السريع نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، تؤيد جمهورية صربسكا تنفيذ جميع العناصر المتبقية من الأولويات الـ 14 الرئيسية التي حددتها المفوضية الأوروبية لانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي كحزمة واحدة. ولسوء الحظ، ترفض الأحزاب المسلمة البوسنية هذا الاقتراح لأن أحد عناصر الأولويات الـ 14 الرئيسية هو استبدال القضاة الأجانب في المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك

(21) *Bosnian authorities fail to agree on Reform Agenda, jeopardizing EU growth plan funds*, Nl, 24 Jul. 2024.

(22) *Forto accuses SDA of blocking EU Growth Plan projects for political reasons*, Nl, 25 Jul. 2024.

(23) *Bosnia's RS entity agrees to introduction of 112 EU emergency number in the country*, Nl, 15 Aug 2024.

(24) *Bosnia joins EU Justice program*, FENA, 9 Sep. 2024.

(25) المرجع نفسه.

(26) *Dragcma Petrushevska, Bosnia to join EU's Digital Europe programme,* SeeNews, 14 May 2024.

(27) *Bosnia and Herzegovina is joining the EU Digital Europe Programme*, EU Delegation to BiH, 4 Jun 2024.

بمواطنين من البوسنة والهرسك – وهو إصلاح تعارضه الأحزاب المسلمة البوسنية. ويتناول المرفق 2 لهذا التقرير ضرورة إنهاء دور القضاة الأجانب في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

باء – استلزام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن يُغلَق مكتب الممثل السامي

62 – يجب إغلاق مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك من أجل تحقيق السيادة الكاملة والحكم الذاتي الديمقراطي اللازمين لإحراز التقدم في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي نفسه أن وجود مكتب الممثل السامي لا يتوافق مع ذلك المسار. وكما هو مبين أدناه، فإن مراسيم السيد شميت الخارجة عن القانون، بل ووجوده نفسه، تقوض بشدة عملية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي.

1 – إعاقة تدخلات السيد شميت المتهورة انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي

63 – إن استمرار وجود مسؤول أجنبي في البوسنة والهرسك يمارس سلطات ديكتاتورية غير قانونية، إلى جانب إرث مكتب الممثل السامي من المراسيم المنافية للديمقراطية، يشكلان عائقين رئيسيين أمام انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. وينتهز السيد شميت كل فرصة سانحة لتقويض ذلك الانضمام والحفاظ على منصبه، تارةً بالمبالغة في مشاكل البوسنة والهرسك، وتارةً بالتقليل من شأن التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في الإصلاحات، والأنكى من ذلك عمدُهُ إلى اختلاق الأزمات السياسية من خلال تخبطه غير المدروس. وقد تسببت مراسيمه المتهورة وتهديداته وتدخلاته الأخرى في إثارة الأزمة تلو الأزمة في البوسنة والهرسك منذ وصوله. والواقع أن كل الإجراءات والخطابات الأخيرة من جانب مسؤولي جمهورية صربسكا، التي أدانتها بعض الدول الأجنبية، جاءت نتيجة متوقعة للإجراءات غير القانونية بشكل فظيع التي اتخذها السيد شميت.

64 – ويتنافس مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي على التأثير على المشهد السياسي في البوسنة والهرسك ويصرف انتباه قادة البوسنة والهرسك عن العمل اللازم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتدخل مكتب الممثل السامي بشكل روتيني في الأهداف الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي ويتصرف ضد رغبات الاتحاد الأوروبي المعلنة. وينبغي أن يكون وفد الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وليس مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك، هو الجهة الفاعلة الرئيسية من بين الجهات الفاعلة الدولية في البوسنة والهرسك. ويجب أن يكون المحاورون الرئيسيون للبوسنة والهرسك هم الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ومسؤولون آخرون من الاتحاد الأوروبي، وليس سفيرا بلا حقيبة يمارس سلطة ديكتاتورية ولا يخضع للمساءلة أمام أحد. ولدى الاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي جداول أعمال متناقضة. فالاتحاد الأوروبي يركّز على مساعدة البوسنة والهرسك على الوقوف على قدميها واستيفاء معايير الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، في حين يركّز مكتب الممثل السامي على استبقاء قبضته على السلطة الديكتاتورية بضمان بقاء البوسنة والهرسك محمية عاجزة بعيدة عن تحقيق ذلك الانضمام.

65 – وفي آذار/مارس 2024، بعد خمسة أيام فقط من قرار المجلس الأوروبي ببدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أصدر السيد شميت، متعمدا التصرف بما ينافي اعتراضات الاتحاد الأوروبي الصريحة والواضحة، مرسوما غير قانوني يزعم سن 114 تعديلا على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك. ولأنه يعلم أن سلطاته الاستبدادية لا تتوافق مع انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي،

وبعد أن رأى شركاء البوسنة والهرسك متعددي الأعراق في الحكم يثبتون قدرتهم على تحقيق الكثير بمفردهم، تعمد السيد شميت خلق أزمة سياسية لعرقلة انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي حتى يتمكن من القول إن البوسنة والهرسك لا تستحق السيادة ولا يمكن أن تُحكَم بمؤسساتها الديمقراطية.

66 - ويحثّ رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي على اتخاذ خطوات لزيادة اليقين القانوني بشأن تقسيم الاختصاصات بين مختلف مستويات الحكم، وهو ما تدعمه حكومة جمهورية صربسكا. وكان السبب الأكبر في هذا الغموض هو إصدار الممثل السامي مراسيم غير حكيمة وغيرها من المكائد السياسية التي سعى من خلالها الممثل السامي إلى إضفاء الطابع المركزي على الحكم شيئا فشيئا، انتهاكا لتقسيم الاختصاصات المنصوص عليه في دستور البوسنة والهرسك نصا صريحا. ومن ثم، فإن من المتطلبات الرئيسية لزيادة الوضوح الدستوري والقانوني أن يُغلَقَ مكتب الممثل السامي.

67 - وحتى لو أغلِق مكتب الممثل السامي غدا، فإن إرث الحكم الديكتاتوري للمبعوثين الأجانب في البوسنة والهرسك سيعقّد عملية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. وتتعارض العديد من القوانين الصادرة عن مكتب الممثل السامي مع المعايير الأوروبية. فعلى سبيل المثال، كما يوضح رأي المفوضية الأوروبية لعام 2019، يجب إصلاح قانون محكمة البوسنة والهرسك ونظام المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام الذي أنشأه مكتب الممثل السامي. وعندما فرض الممثلون السامون هذه القوانين على البوسنة والهرسك، من الواضح أنهم لم يهتموا بما إذا كانت تستوفي معايير الاتحاد الأوروبي من عدمه. وقد صار إصلاح قانون محكمة البوسنة والهرسك أو نظام المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام صعبا جدا في الوقت الحالي، كما كان الممثلون السامون يعلمون عندما فرضوا ذلك الإصلاح.

68 - ومن الصعب جدا أن تُلغى القوانين المفروضة على البوسنة والهرسك بالمراسيم وبالإكراه. وينص أحد أحكام دستور البوسنة والهرسك على أن تحصل جميع التشريعات على ما لا يقل عن أصوات ثلث أعضاء مجلس النواب في كل كيان من الكيانين. ويسمح بند آخر لأغلبية الأعضاء المسلمين البوسنيين أو الصرب أو الكروات بإعلان أن أي تشريع يدمر مصلحة حيوية للشعب الذي يمثلونه. وقد تحايلت مراسيم مكتب الممثل السامي على تدابير الحماية هذه، والآن تمنح تلك التدابير الأحزاب المسلمة البوسنية في البوسنة والهرسك حق نقض أي تشريع يهدف إلى إلغاء الضرر الذي سبَّبه مكتب الممثل السامي.

2 - اعتراف الاتحاد الأوروبي بلزوم عدم استمرار مكتب الممثل السامي في حكم البوسنة والهرسك

69 - اعترف الاتحاد الأوروبي بأن استمرار عمل مكتب الممثل السامي، مع الحق الذي منحه نفسه في حكم البوسنة والهرسك بمراسيم، لا يتوافق مع عملية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بمكتب الممثل السامي، جاء في رأي المفوضية الأوروبية لعام 2019 بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ما يلي: "إن مثل هذا الإشراف الدولي المكثف يتعارض من حيث المبدأ مع سيادة البوسنة والهرسك وبالتالي مع العضوية في الاتحاد الأوروبي"[28].

(28) European Commission Opinion on Bosnia and Herzegovina's application for membership of the European Union, 29 May 2019, at p. 7.

70 - ويتضمن التقرير التحليلي المرفق برأي المفوضية الأوروبية لعام 2019 تفاصيل، حيث يوضح ما يلي:

> أشارت اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية)، في رأيها لعام 2005 حول الوضع الدستوري في البوسنة والهرسك وسلطات الممثل السامي، رغم اعترافها بأن استخدام سلطات بون كان مفيدا للبوسنة والهرسك في فترة ما بعد الحرب، إلى أن "مثل هذا الترتيب يتعارض بشكل أساسي مع الطابع الديمقراطي للدولة ومع سيادة" البوسنة والهرسك، لا سيما وأن هذه السلطات قد تمارس دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة ودون إعمال الرقابة القضائية.

ويخلص التقرير التحليلي إلى وجوب "أن تلغى تدريجيا" "السلطات التنفيذية" لمكتب الممثل السامي[29].

71 - ومع ذلك، منذ عام 2019، أصبح استبداد مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك أكثر تطرفا. وحتى عام 2021، كان الممثل السامي قد أمضى عشر سنوات دون إصدار أي مراسيم أو عقوبات غير قانونية. ومع ذلك، فرض فالنتين إنزكو، آخر من تم تعيينه بشكل صحيح، في الأيام الأخيرة من ولايته في منصب الممثل السامي في تموز/يوليه 2021، مرسوما يجرِّم التعبير عن بعض الآراء. وأضحى السيد شميت، منذ وصوله إلى البوسنة والهرسك في عام 2021، أكثر عدوانية في انتهاك سيادة القانون. وحتى كتابة هذا التقرير، كان السيد شميت قد أصدر ما لا يقل عن 21 مرسوما مخالفا للقانون، بما في ذلك قانون مصطَنع ينص على فرض عقوبات بالسجن على من لا يطيع أوامره.

72 - وقال السيد شميت، الذي يبذل قصارى جهده دائما لتقويض مسار انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي، في مقابلة أجريت معه في أيار/مايو 2024، إن انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي "ليس له ما يبرره، استنادا إلى الجدارة والحقائق"[30]. لكن السيد شميت عجز عن أن يدرك أن وجوده هو أكبر عائق أمام تقدم البوسنة والهرسك في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

3 - الشرط الجديد للسيد شميت لإغلاق مكتب الممثل السامي

73 - أعلن السيد شميت، بشكل مثير للدهشة، في مقابلة أجريت معه في أيلول/سبتمبر، أن مكتب الممثل السامي لن يُغلق إلا عندما تصبح البوسنة والهرسك عضوا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي[31]. وهذا شرط جديد تماما لإغلاق مكتب الممثل السامي ابتدعه السيد شميت ببساطة دون استشارة أي أحد، على حد علم جمهورية صربسكا. ويبدو أن شرطه الجديد يهدف إلى ضمان بقائه في منصبه في حكم البوسنة والهرسك إلى أجل غير مسمى؛ وبإضافته هذا الشرط لإغلاق مكتب الممثل السامي، فإنه يعمل في الوقت نفسه على إعاقة تحقيقه. ولا مبالغة في اعتبار شرطه الجديد لإغلاق مكتب الممثل السامي شرطا عبثيا متغطرسا.

---

(29) European Commission Staff Analytical Report accompanying European Commission Opinion on Bosnia and Herzegovina's application for membership of the European Union, 29 May 2019, at p. 13.

(30) *UN High Representative: Bosnia and Herzegovina not ready for EU, hut no other option*, Euractiv, *28 May 2024*.

(31) *Schmidt addresses Bosnia's political crisis and future challenges amid Dodik 's actions*, Nl, 11 Sep. 2024.

جيم - ضرورة احترام الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك خلال عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

74 - في الوقت الذي تنفذ فيه البوسنة والهرسك إصلاحات للمضي قدما على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من الضروري أن تحافظ على التدابير التشاركية بين الفئات المختلفة والهيكل الاتحادي التي ضمنت السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك لما يقرب من ثلاثة عقود. وكما هو مبين في المرفق 3 لهذا التقرير، يجب على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي احترام الاختصاصات الدستورية للكيانين، والحدود الدستورية الصارمة للاختصاصات على مستوى البوسنة والهرسك، وحماية الشعوب المؤسسة للبوسنة والهرسك.